بسم الله الرحمن الرحيم

REPUBLIQUE ISLAMIQUE DE MAURITANIE
MISSION PERMANENTE AUPRES DES NATIONS UNIES

الجمهوريّة الاسلاميّة الموريتانيّة
البعثة الدائمة لدى هيئة الأمم المتحدة

PRESS RELEASE

خطاب

معالي السيد/ محمد ولد العابد

وزير الشؤون الإقتصادية والتنمية في

الجمهورية الإسلامية الموريتانية

أمام

الإجتماع العلني الرفيع المستوى

للجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الستين

نيويورك بتاريخ 16 سبتمبر 2005

المراجعة عند الإلقاء

116 EAST 38th STREET . NEW YORK, NY 10016 TEL: (212) 252-0113 FAX: (212) 252-0175

بسم الله الرحمن الرحيم
وصلى الله على نبيه الكريم

أصحاب الجلالة والفخامة ملوك ورؤساء الدول،
أصحاب السعادة رؤساء الحكومات والوفود،
السيد رئيس الجمعية العامة،
السيد الأمين العام للأمم المتحدة،
أيها السادة والسيدات،

يشرفني أن أتناول الكلام أمام جمعيتكم الموقرة باسم رئيس المجلس العسكري للعدالة والديمقراطية، رئيس الدولة، العقيد اعل ولد محمد فال، الذي كلفني بأن أبلغكم أسفه على عدم التمكن من الحضور شخصيا بسبب الإلتزامات الملحة المرتبطة بالمسلسل الإنتقالي الديمقراطي في البلاد، وأن أنقل إليكم تحياته، وتمنياته لأعمال هذه الدورة بالنجاح.

السيد الرئيس،

إن موريتانيا، شأنها شأن العديد من البلدان الأخرى، أرادت الإستفادة من المد الديمقراطي الذي اجتاح العالم في بداية التسعينيات. لكن سرعان ما تبددت الآمال وأجهض المشروع الديمقراطي بفعل التطبيق الكاريكاتوري لدستور 20 يوليو 1991 وبسبب تكريس السلطة الفردية المفرطة.

وترتب عن ذلك تفاقم وتعقد أزمة سياسية غذاها خنق الحريات العمومية والزج في السجون بالنخب من السياسيين وقادة الرأي والفكر، فانتشرت التنظيمات السرية وتعددت المحاولات الإنقلابية لتغيير هذا الوضع.

إضافة إلى ذلك، تعثرت الإصلاحات الإقتصادية وساد سوء التسيير مما أدى إلى التدهور المستمر للظروف المعيشية للسكان.

ولما كانت الافاق السياسية مسدودة وكان التغيير عن طريق صناديق الإقتراع مستحيلا في ظل أزمة عميقة تنذر بخطر فادح على مستقبل البلاد وكيانها، قررت القوات المسلحة وقوات الأمن، بالإجماع، القيام بحركة تصحيحية يوم 03 أغسطس 2005 لإنقاذ البلاد من هذا الإنزلاق الخطير.

إن هذا التغيير، الذي تم دون إراقة للدماء ودون احداث أي اضطراب في الحياة اليومية للمواطنين، أستقبل بفرحة عارمة وتأييد شعبي شامل لم يسبق له مثيل في تاريخ بلادنا.

وبرز مع اللحظات الأولى لإعلان التغيير إجماع وطني رائع حول أهداف الحركة التصحيحية وتشهد على ذلك وفود الدول الشقيقة والصديقة وبعثات المنظمات الدولية والإقليمية التي زارت بلادنا مؤخرا.

وترمي هذه الحركة التصحيحية إلى خلق الظروف المواتية لإرساء دولة قانون حقيقية ولإقامة الديمقراطية التعددية، ضمانا لإحترام حقوق الإنسان وللتسيير السليم والشفاف للشأن العام، وذلك خلال اجل لا يتجاوز سنتين وبمشاركة كافة الفاعلين السياسيين والإقتصاديين والإجتماعيين في البلاد.

وهذه الأهداف ليست فحسب ضرورية لنجاح أية سياسة تنموية، بل هي أيضا لازمة لضمان فعالية العون العمومي للتنمية ولتأمين الإستخدام الأمثل للموارد الوطنية والدولية المخصصة لتمويل التنمية.

السيد الرئيس،

في هذه اللحظة التاريخية من حياة بلادنا، يسرنا إنعقاد هذه القمة العالمية التي تعكف على اشكالية تحقيق أهداف الألفية للتنمية وخصوصا سبل تمويلها.

إننا نعتقد أنه، بالإضافة إلى ضرورة الإجماع الوطني حول القضايا التنموية وبناء سياساتنا على مبادئ الإنصاف والعدل وتكافؤ الفرص، لا يمكن رفع التحديات التي تواجه عالمنا اليوم، وخاصة بلداننا النامية، دون التضامن الديناميكي والفعال للمجموعة الدولية ولاسيما من جانب الدول الغنية.

إن موريتانيا لتحيي الخيارات الأساسية المعتمدة خلال مؤتمرات الأمم المتحدة وإجتماعاتها الرفيعة المستوى.

ويشكل في هذا النطاق إجماع مونتري نقطة إنطلاق للشراكة من أجل التنمية بين الدول الغنية والبلدان الفقيرة.

وإن أهداف الألفية للتنمية، التي نتبناها تماما، تمثل بالنسبة لنا مرجعا لرسم الإستراتيجيات التنموية ولتقييم التقدم الذي يتم إنجازه.

ويتطلب بلوغ هذه الأهداف في موريتانيا مسارا طويلا وعويصا، فأنتم تعرفون بالطبع أن الوضع السياسي الذي كان سائدا قبل 03 أغسطس 2005، والذي استعرضت للتو بعضا

من مميزاته، حال دون تحقيق تقدم يذكر في هذا السبيل. بل كان لهذا الوضع تأثير مخل في تسيير السياسات التنموية ولاسيما في التوجيه الناجع لموارد البلاد المالية، مما جعل أثر السياسات العمومية في تخفيف الفقر محدودا.

لقد ابرز التقييم الأخير لمدى تحقيق أهداف الألفية للتنمية في بلادنا، أن بعضا منها فقط محتمل الإنجاز في أفق 2015، وان بعضا أخر من أهمها، مثل الأهداف في مجالات الصحة والبيئة، ليس محتمل الإنجاز ما لم يتم إدخال تغييرات جوهرية في السياسة الإقتصادية.

وتعي الحكومة هذه الوضعية تماما وتلتزم بأن تدرج في خطط العمل الجاري إعدادها إنجاز أهداف الألفية للتنمية كأولوية رئيسية.

وسيتم التركيز على التبني الوطني لأهداف الألفية للتنمية وتعزيز القدرات المؤسسية وتحسين الإطار القانوني وتشجيع الحوار مع مختلف الفاعلين وخاصة القطاع الخاص والمجتمع المدني.

إن التوجهات الجديدة في مجال الحكم الرشيد، وخاصة تخفيض النفقات المفرطة المخصصة للأمن والتسيير الصارم للأموال العمومية وتخصيص الموارد من حيث الأولوية للقطاعات الإجتماعية ولمحاربة الفقر، عوامل ستخلق ديناميكية جديدة لدفع إنجاز أهداف الألفية للتنمية.

ولكن جسامة المهمة ومستلزماتها تفوق طاقة الدولة وتستدعي التعبئة الدائمة للشركاء لكسب رهان استئصال الفقر.

السيد الرئيس،

إن الإرادة الصارمة للمجلس العسكري للعدالة والديمقراطية وللحكومة في بناء مجتمع قائم على المثل الديمقراطية، تتجسد بوضوح في البرنامج الإنتقالي الديمقراطي الذي يشمل النقاط الرئيسية التالية :

- تنظيم إستفتاء دستوري في اجل اقصاه 12 شهرا.

- تنظيم إنتخابات تشريعية ورئاسية حرة وشفافة في اجل أقصاه سنتين.

- إصلاح الجهاز القضائي لضمان شفافيته وإستقلاله.

- إقامة نظام للحكم الإقتصادي الرشيد.

وإن مختلف الإجراءات التي تم إتخاذها منذ قيام الحركة التصحيحية تشكل ضمانات قوية لجدية البرنامج الإنتقالي وتبشر بعهد ديمقراطي جديد يحمل آمالا جساما للشعب الموريتاني. وشملت تلك الإجراءات، بالإضافة إلى تشكيل حكومة مدنية إنتقالية :

- إطلاق سراح كافة السجناء والمدانيين لأسباب سياسية.

- عدم أهلية كل من رئيس وأعضاء المجلس العسكري للعدالة والديمقراطية والوزير الأول وأعضاء الحكومة للترشح للإنتخابات التشريعية والرئاسية .

- فتح وسائل الإعلام الرسمية أمام الأحزاب السياسية، الخ.

وليس من شك في أن مناخ الوئام الوطني هذا المفعم بالحرية يوفر أحسن الظروف وأكثرها ملاءمة لإنجاح المسلسل الإنتقالي الديمقراطي ولتعبئة جميع المواطنين الموريتانيين من أجل بلوغ أهداف الألفية للتنمية التي تلتئم قمتنا الراهنة حولها.

ولا يسعني قبل الختام، إلا أن أعبر عن خالص شكرنا للدول الشقيقة والصديقة وللمنظمات الدولية والإقليمية التي أعلنت دعمها لنا، ثم أن أجدد نداءنا للمساعدة من أجل التنمية ومن أجل بناء موريتانيا ديمقراطية ومزدهرة.

وأشكركم

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.